سلطة حماس والاستقرار الأمني

لقد استطاعت سلطة حماس والتي سيطرت على الحكومة والأجهزة الأمنية وبررت استخدام المجلس التشريعي وتفعيله بسبب أن هناك عددًا كبيرًا من أعضائه رهن الاعتقال لدى إسرائيل، وبالتالي تم ابتداع وسيلة التوكيل التي من خلالها يقوم النائب المعتقل بتوكيل زميله النائب داخل المجلس التشريعي، وذلك من أجل ضمان النصاب القانوني الذي كان معطلاً جراء حدة التجاذبات السياسية بين كتلتي فتح وحماس، ويذكر أنه تم اعتقال حوالي ٤٥ نائباً معظمهم من «كتلة الإصلاح والتغيير» باستثناء النائب أحمد سعدات الأمين العام للجبهة الشعبية والنائب مروان البرغوثي من كتلة حركة فتح البرلمانية.

وقد تم تفعيل المجلس التشريعي رغم عدم الإقرار بشرعية هذا الإجراء قانونياً من مراكز حقوق الإنسان [1].

إن الآلية التي استخدمتها سلطة حركة حماس في قطاع غزة كمنت في فرض النظام بالقوة فقد استطاعت أن تفكك جيوب بعض العائلات النافذة والتي كانت تستخدم القوة والعنف وعدد أفرادها الكبير كوسيلة للقوة ولردع الآخرين أحياناً والابتزاز أحياناً أخرى في إطار مرحلة الفلتان الأمني وانعدام مرتكزات القانون، وقد استطاعت القوى المسلحة التابعة لحركة حماس التصدي لعائلة بكر أثناء الحسم « الانقلاب » العسكري حيث كان جزءًا من تلك العائلة مواليًا لجهاز الأمن

(١) مؤسسة الضمير لحقوق الإنسان – بيان حول توكيل النواب – شهر ١٠/ ٢٠٠٧.

الوقائي ، وهو الجهاز الذي كان مستهدفاً من حركة حماس بسببٍ سجل علاقاته السابقة من قادة وكوادر حماس، خاصة في عام ١٩٩٦ والذى شهدت تفشي ظاهرة الاعتقال السياسي والتي كان جزءًا منها يتم على أيدى المشرفين على جهاز الأمن الوقائي في حينه .

وقد فر وقتها بعض أفراد تلك العائلة عبر قوارب إلى العريش في جمهورية مصر العربية.

كما استطاعت سلطة حماس من تفكيك عائلة حلّس وهي من أكبر العائلات عدداً في واحد من أهم الأحياء الشعبية في مدينة غزة ، الشجاعية ، فقد تم محاصرة مناطق نفوذ العائلة التي كانت مدعومة من حركة فتح ، وكان أحد رموزها قائداً في الحركة ، حيث تم القضاء على هذا الجيب الذي كان مغلقاً أمنياً لا تستطيع القوة المسلحة التابعة لحماس من دخوله في حينه، إلى أن استطاعت عبر هذه العملية الواسعة والتي أدت إلى تفكيك هذا الجيب ومحاصرته وإنهاء « تمرده » .

كما قامت سلطة حماس بالتفاهم مع عائلة دغمش ، والتي كان بعض أفرادها على صلة مع ما يعرف « بجيش الإسلام » وهو فصيل تشكل أخيرًا ، وكان له دور في حالة التفاعلات الداخلية، وقد تم إقناع مسئول العائلة بتسليم العناصر المطلوبة لحركة حماس مقابل عدم القيام بأية عمليات عسكرية بحق العائلة وهذا ما تم رغم ما اعترى ذلك من بعض المناوشات المحدودة.

وعليه فقد تم التصدي لكافة المليشيات أو التجمعات العائلية التي من الممكن أن تخلق حالة من التمرد على سلطة حماس ، الأمر الذي أدى إلى فرض هيبة القانون والاستقرار الأمني، وقد ساهم في ذلك حدة الهجوم الذي تم تنفيذه بحق الأجهزة الأمنية التابعة لحركة فتح أثناء الحسم « الانقلاب » العسكري ، وكذلك حدة

الهجوم وما صاحبه من عنف على العائلة التي كانت تشكل مربعاً أمنيًا مدعومًا من قوى متعارضة مع حركة حماس .

لقد بات واضحاً حالة الاستقرار الأمني المفروض بأدوات القوة ولكن هذه الحالة رفعت أسئلة عن العلاقة أو الترابط ما بين القوة ومبدأ سيادة القانون ، خاصة أن القوة ربما تكون مفيدة بالبدايات ولكنها ليست الوسيلة الدائمة في ضبط الحالة الأمنية الداخلية لأنها ربما وعبر السنين تخلق حالة من الاحتقان وتراكم الغضب بين المواطنين ، الأمر الذي يحتم الاهتمام بمبدأ سيادة القانون وآلية تطبيقه على الجميع بصورة متساوية من أجل إعطاء انطباع بالترابط بين الحكم والعدل .

وفي واقع الأمر لقد تم استخدام آلية القوة المفرطة أيضا في مواجهة بعض التشكيلات المسلحة ، المنفصلة عن حركة حماس ، حيث جرت عملية قمع شديدة لمجموعة أطلقت على نفسها مسمى « جند أنصار الله » وهي مجموعة مركزها مدينة رفح في جنوب القطاع ، وقد تحدر معظم عناصرها من حركة «حماس» .

حيث احتجوا على تفاعل الحركة مع السياسة ومع شؤون الحكم الأمر الذي اعتبروه تراجعاً عن السير في مشروع الدعوة الإسلامية ونشر الرسالة واستمرارية الجهاد والمقاومة .

كان يرأس هذه الحركة الدكتور عبد اللطيف موسى الذي قاد مجموعته وفي أحد الأيام من شهر حزيران / يونيو ٢٠٠٩ ، قام من على أحد المساجد في مدينة رفح بالإعلان عن الإمارة الإسلامية ، الأمر الذي أثار حفيظة سلطة حركة حماس في قطاع غزة التي تحاول أن تبعد نفسها نسبياً عن الحركات الإسلامية المتشددة في محاولة لإثارة انطباع بوجهة حركة حماس باتجاه « الوسطية » وليس باتجاه التعصب أو التطرف ، حيث تم مقاومة هذه المجموعة والتصدي لها بصورة عنيفة أدت إلى

قتل ما يقارب من ٢٣ شخصاً ودك المسجد الذي كان يعلن على منبره الشيخ « موسى » انطلاق الإمارة الإسلامية [١].

إضافة للبعد الخاص بأهمية تأكيد حركة حماس وسلطتها في قطاع غزة عن سيطرتها الكاملة على القطاع وعدم سماحها بوجود أية مجموعات متمردة أو متشددة في إطار فرض هيبة حماس الأمنية بالقانون ، فهي أرادت أن تعطى درساً لأية مجموعات متطرفة أخرى قد تكون موجودة في القطاع مثل المجموعة التي أطلقت على نفسها اسم « جلجلت» والتي تشارك مجموعة « جند أنصار الله » نفس التقييم تجاه توجهات حركة حماس الأخيرة باختيارها للسلطة وابتعادها عن المقاومة ، كما أرادت سلطة حماس أن تعطي رسالة قوية لدول الجوار أنه من الممكن الركون إليها في فرض الاستقرار الأمني في مواجهة أية مجموعات متعصبة أو متطرفة، خاصة في ظل اهتمام البلدان المجاورة في هذا المجال في سياق ما أفرزته نظرية بوش والمحافظين الجدد حول الحرب على « الإرهاب» .

(١) مقتل عبد اللطيف موسى قائد جماعة جند أنصار الله –الموقع الالكتروني www.samanews.com بتاريخ ١٤/٨/٢٠٠٩.